

وثيقة معلومات المشروع
مرحلة التقييم

رقم التقرير: PIDA20153

اسم المشروع	مشروع الطاقة النظيفة والفعالة (P143689)
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
الدولة	المغرب
القطاع	طاقة متجددة أخرى 50% نقل وتوزيع الكهرباء 50%
الموضوعات	خدمات البنية التحتية لتنمية القطاع الخاص (10%) تغيير المناخ (90%)
أداة الاقراض	تمويل مشروع استثماري
الرقم التعريفي للمشروع	P143689
المقترض	المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب
جهة تنفيذ المشروع	المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب
فئة التقييم البيئي	ب- تقييم جزئي
تاريخ إعداد /تحديث وثيقة معلومات المشروع	18 فبراير 2015
تاريخ اعتماد/التصريح بوثيقة معلومات المشروع	20 فبراير 2015
التاريخ التقديري لاستكمال التقييم	27 فبراير 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس إدارة البنك	23 أبريل 2015
قرار	

1- سياق المشروع

السياق القطري

لقد حققت المغرب نموا كبيرا وبخطوات سريعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على مدار الخمسة عشر سنة الماضية. وفي حين شهدت العديد من البلدان في المنطقة ركودا في النمو الاقتصادي وما زالت تعاني بالفعل من اضطراب اقتصادي شديد، فقد تمكنت المغرب من تحقيق نمو كبير في دخل الفرد والمحافظة على الاستقرار السياسي مما سمح بحدوث تحسن كبير في العديد من المؤشرات الاجتماعية. وقد تضاعف تقريبا النصيب الحقيقي للفرد من الدخل القومي في المغرب منذ الركود الذي حدث في التسعينيات، فقد انخفض معدل الفقر إلى النصف مرتين خلال تلك الفترة وزاد متوسط إجابة القراءة والكتابة بين البالغين عن الضعف وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة لدى المغاربة ليتجاوز 70 عاما. وقد تحقق هذا الأداء بفضل تبني سياسات اقتصاد كلي سليمة وإصلاحات هيكلية مناسبة.

ومع ذلك، فقد تضررت المغرب من أزمات الديون السيادية في البلدان الأوروبية الجنوبية المجاورة وما لحقها من تباطؤ في النمو الاقتصادي في أوروبا. ونتيجة لذلك، فقد تباطأ النمو الاقتصادي خارج القطاع

الزراعي ليصل إلى 3,5 في المائة في المتوسط منذ عام 2009، مقارنة بنسبة 4,7 في المائة خلال الفترة ما بين عامي 2000-2008. وغالبا ما كان الدافع وراء النمو يتمثل في الطلب المحلي المؤدي للاستدامة، وبصفة خاصة من خلال النفقات العامة المتزايدة. وعلى الجانب الإيجابي، فمن المحتمل أن يؤدي ظهور محركات نمو جديدة في الصناعات الكبيرة ذات القيمة المضافة (مثل صناعة السيارات والطيران) وتوسع الشركات المغربية في غرب أفريقيا إلى تهيئة الظروف للمغرب لتصبح مركزا إقليميا للاستثمارات بين أوروبا وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ولمواجهة تدهور الاتجاهات المالية، شرعت الحكومة في إصلاح نظام الدعم وبدأت في الحد من النفقات المتكررة الأخرى، وقامت في نفس الوقت بتعزيز الإيرادات الضريبية. وتراجع الميزان المالي في المغرب من تحقيق فائض بلغت نسبته 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى حدوث أعلى عجز خلال عقدين من الزمن بلغت نسبته 7.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. ومع ذلك، فقد ساعد تفعيل آلية تحديد مؤشرات أسعار منتجات الوقود في خفض الدعم بنسبة كبيرة قدرها 24 في المائة (أو ما يقرب من 2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2013. وساعد التنفيذ الكامل لآلية تحديد مؤشرات أسعار الوقود على زيادة خفض الدعم بنسبة 19.8 في المائة (أو 1 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2014. وبفضل اتباع التدابير السليمة لتصحيح أوضاع المالية العامة، فمن المتوقع أن تصل المغرب إلى تحقيق نسبة عجز الموازنة المستهدف الذي يقل عن 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المنصوص عليه في قانون الموازنة لعام 2014.

وتضع المغرب نفسها حاليا على طريق النمو الأخضر لتصبح نموذجا لبقية بلدان أفريقيا. ويعتبر النمو الأخضر المستدام والشامل محورا لجدول أعمال الحكومة. وفي السنوات الخمس الماضية، تم تبني مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية بهدف خفض مستويات التلوث والحد من اعتماد المغرب على الوقود الأحفوري المستورد من خلال ضخ استثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة - وإلى حد أقل في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة - وبالتالي المساهمة في الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

السياق القطاعي والمؤسسي

إن اعتماد المغرب على واردات الوقود الأحفوري يعرض البلاد لتقلبات أسعار النفط المكلفة في حد ذاتها. ففي عام 2013، أوفت البلاد بنسبة 95.6% من حجم الطلب على الطاقة الأولية من خلال الوقود الأحفوري المستورد، بما قيمته 102.5 مليار درهم مغربي (حوالي 11 مليار دولار)، بارتفاع من 19.1 مليار درهم مغربي (حوالي 2.3 مليار دولار) في عام 2002. وبلغت الواردات البترولية 20% من إجمالي الواردات وشكلت 50% من عجز الميزان التجاري الحالي. وقد شكل هذا عبئا ثقيلا على موازنة الحكومة بسبب دعم المنتجات البترولية (البنزين والديزل وزيت الوقود الصناعي وغاز البوتان، وزيت الوقود المستخدم في توليد الطاقة). وفي عام 2013 شكل دعم الطاقة ما مجموعه 36 مليار درهم، أي ما يعادل 3.8 مليار دولار تقريبا و 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل أقل من 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000). وتشجع نفقات الدعم على الاستهلاك غير الكفاء للطاقة وتضاعف الاعتماد على الطاقة والعوامل البيئية الخارجية من خلال خفض الحوافز التي تشجع على الاستثمار في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة.

وتواصل المغرب تلبية النمو الهائل في حجم الطلب على الكهرباء عن طريق استيراد الوقود الأحفوري والكهرباء. ومنذ عام 2002، شهد حجم الطلب السنوي على الكهرباء زيادة بمعدل حوالي 7٪ سنويا ليصل إلى 32015 جيجاوات ساعة في عام 2013. وقد تم تغطية ما يقرب من 70٪ من هذه الزيادة في حجم الطلب من خلال محطات الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري و18٪ من خلال الواردات من إسبانيا. وقد سجلت المغرب أعلى زيادة في حجم الطلب بلغت 5580 ميجاوات في الصيف الماضي، كانت في جزء كبير منها نتيجة لزيادة استخدام أجهزة التكييف، مما أدى إلى انخفاض هوامش احتياطي البلاد بما يقارب مجموع قدرتها القائمة التي تقدر بـ 7300 ميجاوات. وقد وصلت محطة جديدة تعمل بالفحم بقدرة 1320 ميجاوات في مدينة سافي إلى حد الإغلاق المالي في سبتمبر 2014، ومن المقرر أن تبدأ العمل بحلول عام 2017. وقد يجبر أي مزيد من التأخير المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب على الحصول على مزيد من وحدات الديزل المكلفة لتلبية الزيادة السريعة في حجم الطلب.

ومن أجل زيادة أمن الطاقة، اعتمدت المغرب أهدافا طموحة للطاقة المتجددة ووضعت إطارا تنظيميا ومؤسسيا قويا. وبحلول عام 2020، تتوقع المغرب أن يأتي 42٪ من قدرتها القائمة من خلال مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك 2 جيجاوات من الطاقة الشمسية و2 جيجاوات من طاقة الرياح و2 جيجاوات من الطاقة المائية. وقد أنشأت المغرب وكالة متخصصة في الطاقة الشمسية - الوكالة المغربية للطاقة الشمسية - لتولي مسؤولية تنفيذ خطة المغرب للطاقة الشمسية (2009)، التي تركز حاليا بشكل أساسي على الطاقة الشمسية المركزة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت المغرب على تحسين كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 12٪ بحلول عام 2020 و15٪ بحلول عام 2030.

وسوف يكون هناك حاجة لتنسيق الجهود بين المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية لتحقيق هدف الحكومة المتمثل في بلوغ القدرة القائمة من الطاقة الشمسية نسبة 14٪ بحلول عام 2020. وكذلك فإن استراتيجية الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب التي تهدف إلى إنشاء محطات لامركزية متوسطة الحجم للطاقة الشمسية الفولتية الضوئية سوف تكون مكملة لبرنامج متكامل واسع النطاق للطاقة الشمسية تقوده الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. وتواصل الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب تنسيق عملهما في مشاريع الطاقة الشمسية على المستويين الفني والإداري لتحقيق الهدف الوطني. وفي عام 2013، اعتمد مجلس المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب، الذي يترأسه رئيس الوزراء، استراتيجية للطاقة الشمسية الفولتية الضوئية بقدرة 400 ميجاوات لاستكمال مشروع الطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميجاوات الذي أنشأته الوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

ويحتاج المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب أيضا إلى الحد من الخسائر التقنية الكبيرة، التي من شأنها أن تعمل على تحسين قاعدة إيراداته. وتقدر الخسائر في شبكة النقل والتوزيع بما نسبته 11.3٪، وهي أعلى قليلا مما هي عليه في بلدان أخرى بالمنطقة مثل مصر والأردن. ويعزى بعض من ذلك إلى التوسع السريع في الشبكة، على حساب الاستثمارات في رفع كفاءة النظم. وبالفعل فقد أدى برنامج كهربة الريف الناجح إلى زيادة نسبة حصول السكان على الكهرباء من 55٪ إلى 98٪ من السكان في العقد الماضي. وكذلك تتعرض خطوط النقل إلى أحمال متزايدة بسبب زيادة حجم الطلب على الكهرباء الذي يتجاوز في بعض الحالات معدلات الكفاءة من منظور الاعتمادية وأمن النظام. ونتيجة لذلك، يزداد الفاقد من الطاقة في حين يزداد عدد مرات انقطاع التيار الكهربائي وانخفاض الجهد. كما أن زيادة الخسائر الفنية

واستخدام زيت الوقود الثقيل غالي الثمن لتوليد الطاقة يوديان إلى تفاقم الوضع المالي الهش للمرفق الوطني للكهرباء المتمثل في المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب.

ويواصل البنك مساندة جهود المغرب نحو التحول في قطاع الطاقة. ويعزز المشروع المقترح مساندة البنك لتنفيذ استراتيجية الطاقة في المغرب، والتي ركزت حتى الآن على ما يلي: (أ) زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة من خلال دعم مجمع نور للطاقة الشمسية وقدرته 500 ميغاوات الذي تنفذه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية. (ب) تحفيز التغيير في السياسات من خلال توفير قرض سياسات التنمية من أجل النمو الأخضر. (ج) تزويد المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب بالبنية التحتية ودعم الكفاءة في استخدام الطاقة من خلال الجمع بين الاستثمارات في البنية التحتية لنقل الطاقة والمشاريع التجريبية للكفاءة في استخدام الطاقة.

وفي يوليو عام 2014، صدّق البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة على قرضين، الأول بقيمة 400 مليون دولار والثاني 119 مليون دولار لدعم مشروع نور للطاقة الشمسية المركزة بالمغرب.

المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب: لاعب رئيسي في قطاع الطاقة

يعد المرفق الوطني "المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب" فاعلا تاريخيا يتولى إجراء عدد من الإصلاحات. وهو يعد الشركة المملوكة للدولة الناتجة عن الاندماج الأخير بين مرفقي المياه والكهرباء في البلاد، وهو ما يعتبر إصلاحا مهما يهدف إلى تحسين أوجه التآزر وخفض التكاليف. وتتكون استراتيجية فرع الكهرباء بالمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب من أربعة عناصر رئيسية هي (أ) تزويد الكهرباء بأقل تكلفة ممكنة. (ب) تنويع قدرات التوليد. (ج) توفير سبل الحصول على الكهرباء. (د) توسيع نطاق خدماته لتصل إلى دول العالم الثالث، وبصفة أساسية إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولتحقيق هذه الأهداف يركز المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب على تحسين أدائه التشغيلي من خلال تنفيذ العديد من التدابير بما في ذلك، التخطيط الأمثل لاستثماراته وبرامجه المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة. ومن أجل تنويع مزيج الطاقة الأولية، يقوم المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب بتطوير إمكانات البلاد فيما يتعلق بالطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وبصفته مشغلا لشبكة الكهرباء في المغرب، يعتزم المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب زيادة جهوده لتحديث الشبكة لضمان عملها على نحو فعال ويمكن الاعتماد عليه، حيث يتم دمج حصص كبيرة من التوليد المتغير النظيف في النظام. ويأتي اهتمام المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب بالمشروع الحالي الممول بالاشتراك بين البنك الدولي وصناديق التكنولوجيا النظيفة كخطوة أولى نحو هذا التحديث. ومن شأن المشروع المقترح أن يجعل توليد الطاقة النظيفة أقرب إلى المستخدمين النهائيين، وبالتالي يقلل من خسائر الكهرباء الحالية ويحسن كمية ونوعية إمدادات الطاقة إلى المناطق المختارة، كما ييسر توزيع حصص كبيرة من الطاقة المتجددة عبر الشبكة. وبمجرد أن اكتسب المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب الخبرة اللازمة في مجال تخطيط تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية وتصميمها وبنائها وتشغيلها، فإنه عازم على وضع استراتيجية لجذب التمويل من القطاع الخاص لاستثماره في مواصلة نشر تكنولوجيا الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية.

تحسين قدرة المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب على إمداد وتوزيع الكهرباء النظيفة وتلبية طلب العملاء المستهدفين بشكل أكثر كفاءة.

3- وصف المشروع

اسم المكون

المكون 1: برنامج المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب بشأن الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية.

التعليقات (اختيارية)

سوف يقوم هذا المكون بتمويل المرحلة الأولى من برنامج الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية التابع للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب باعتباره استثمارا عاما وسوف يساعد المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب على الانتقال نحو تمويل القطاع الخاص لمحطات الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية في مراحل لاحقة من برنامجه استنادا إلى الدروس المستفادة. وقد أدت التجربة المؤسفة للغطاء غير الناجح المقدم بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية بشأن إنتاج 200-360 ميجاوات من طاقة الرياح والذي أطلقه المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب في عام 2002 إلى أن قيام المرفق الوطني بتبني استراتيجية حذرة عند استحداث تكنولوجيات الجيل الجديد في البلاد مثل الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية.

اسم المكون

المكون 2: تخطيط الطاقة المتجددة وتوزيعها

التعليقات (اختيارية)

سوف يشمل ذلك إنشاء مركز توزيع للطاقة المتجددة (بتكلفة 5 مليون دولار)، وكذلك مكون فرعي يهدف إلى زيادة قدرة المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب على إنجاز التخطيط طويل الأجل للطاقة الذي يراعي المصادر المتجددة وأوجه التأزر مع قطاع المياه (200000 دولار).

اسم المكون

المكون 3: إدارة الطلب الخاص بالمرفق وحماية إيراداته

التعليقات (اختيارية)

يعتزم المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب تركيب العدادات الذكية وإنشاء بنية تحتية متقدمة للقياس لخدمة عملائه الذي يستهلكون جهدا كهربائيا عاليا ومتوسطا، وكذلك عدادات الاستخدام القائم على الوقت ذات القدرة على التكامل مع البنية التحتية المتقدمة للقياس إلى الأسر الأعلى استهلاكا والعملاء من أصحاب المشاريع الزراعية والتجارية الصغيرة. ويتمثل الهدفان الرئيسيان فيما يلي: (أ) الحفاظ بشكل منتظم على انخفاض مستوى الخسائر غير التقنية في إمدادات الكهرباء (الاستهلاك الذي لا يتم قياسه)، وبالتالي زيادة إيرادات الشركة من الفواتير. (ب) تحفيز العملاء من أصحاب عدادات الاستخدام القائم على الوقت على الاشتراك في تعريفية الاستخدام القائم على الوقت وتقليل استهلاكهم خلال ساعات الذروة غالبية

الثلث. و سوف يتم في البداية نشر البنية التحتية المتطورة للقياس لتشمل كل عملاء المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب الذين يستخدمون جهدا عاليا.

اسم المكون

المكون 4: المساعدة التقنية

التعليقات (اختيارية)

سوف يشمل هذا المكون أنشطة التدريب وبناء القدرات وتبادل المعرفة والجولة الدراسية في المجالات التالية: (أ) أفضل الممارسات التي ينفذها مشغلو النظم لإدارة الحصص الكبيرة من الطاقة المتجددة على مستوى البيع بالجملة والتوزيع والتدريب والجولات الدراسية. (ب) الاتجاهات التكنولوجية الجديدة بشأن قدرات التحكم والأداء لتكنولوجيات الطاقة المتجددة ومعايير الربط (ج) أفضل الممارسات والتوجهات للإشراف على مشاريع الطاقة الشمسية الفولتية الضوئية وطاقة الرياح وغيرها من المشاريع. (د) الممارسات الرقابية الجديدة الناشئة المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة والوصول إلى شبكات النقل الكهربائي، وغيرها.

اسم المكون

الحالات الطارئة

التعليقات (اختيارية)

-4 التمويل (بالمليون دولار)

125	التمويل الإجمالي من البنك:	153	التكلفة الإجمالية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
المبلغ	بالنسبة للقروض / الائتمانات / أخرى		
4.05	المقترض		
125	البنك الدولي للإنشاء والتعمير		
23.95	صندوق التكنولوجيا النظيفة		
153	الإجمالي		

-5 التنفيذ

الجهة المنفذة: تم إنشاء المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب في أبريل 2012 بموجب القانون رقم 09/40 كثمرة لعملية الدمج بين "المكتب الوطني للكهرباء" و"المكتب الوطني للمياه الصالحة للشرب". ويعد المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب هو المقترض (من خلال ضمان توفره المملكة المغربية) والجهة المنفذة للمشروع.

ويعمل المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب تحت الإشراف الفني لوزارة المناجم والطاقة والمياه والبيئة ويخضع للرقابة المالية من قبل وزارة الاقتصاد والمالية.

وأثناء إعداد المشروع، حظيت القدرات الفنية للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب وكذلك قدراته على التنفيذ بالاهتمام اللازم. وقام المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب بتأهيل الموظفين للقيام بما يلي: (أ) إعداد وتنفيذ البنية التحتية للتشغيل والتوليد والنقل والتوزيع التي يتعين تمويلها في إطار المشروع المقترح. (ب) إعداد والإشراف على الجودة وضمان مراقبتها فيما يتعلق بجميع الدراسات والأنشطة التي يتعين القيام بها في إطار المكونات الفرعية للمساعدة الفنية. ويوضح الملحق 3 الهيكل التنظيمي للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب.

كما تم إيلاء الاهتمام اللازم لتدابير مكافحة الفساد التي تبناها المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب داخل هيكله التنظيمي وفي التعامل مع الاستشاريين والموردين الآخرين. وقد لوحظ أن جميع العقود المبرمة ما بين المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومورديه تتضمن صيغة لمكافحة الفساد يتعين على المقاولين التوقيع عليها. وتتفق إجراءات المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب مع أحكام المبادئ التوجيهية للبنك بشأن مكافحة الفساد التي تنطبق على المشروع.

إدارة المشروع: يتولى مدير شعبة التمويل بفرع الكهرباء التابع للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب المسؤولية الشاملة عن تنفيذ المشروع وتحقيق النتائج المتفق عليها. كما يعمل مدير شعبة التمويل التابعة للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب مديرا لوحدة إدارة المشروع حيث يضمن سهولة التنسيق مع المدير المسؤول عن كل مكون من المكونات التالية:

- رئيس المشروع الاستراتيجي المتمثل في "إنتاج الطاقة الشمسية" مسؤول عن تنفيذ برنامج المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب للطاقة الشمسية الفولتية الضوئية - المرحلة الأولى من مشروع "نور - تافيلالت" (المكون 1).

- مدير التوزيع الوطني مسؤول عن تنفيذ مركز توزيع الطاقة المتجددة (المكون 2-1)

- مدير التخطيط مسؤول عن تنفيذ أدوات تخطيط الطاقة طويلة الأجل للطاقة المتجددة (المكون 2-2)

- مدير القسم التجاري مسؤول عن تنفيذ إدارة حجم الطلب بالمرفق وبرنامج حماية الإيرادات (المكون

(3)

- مدير شعبة التمويل بالمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب مسؤول أيضا عن تنفيذ المساعدة الفنية في إطار المكون 4.

وبتنسيق من مدير شعبة التمويل بفرع الكهرباء التابع للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب سيتلقى كل مدير مسؤول الدعم اللازم من الوحدات الوظيفية للمكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب المسؤولة عن المشتريات وسبل الحماية البيئية والاجتماعية والمعاملات المالية وصرف الأموال، على النحو التالي:

- تساعد "إدارة المشتريات" كل مدير في تنفيذ أنشطة المشتريات المتعلقة بالمشاريع وفقا للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي.

- "إدارة البيئة" مسؤولة عن متابعة تنفيذ خطة الإدارة البيئية وإطار سياسة إعادة التوطين، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.
 - "شعبة التراث" مسؤولة عن شراء الأراضي لصالح المشروع وفقا للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي.
- وتساعد "الإدارة المالية" في التحقق من صحة جميع الفواتير التي يتم إدخالها في نظام ساب للمحاسبة (SAP) والحصول على موافقة من الشعبة التي تراقب جميع نفقات الموازنة. وهذه الإدارة مسؤولة أيضا عن جميع معاملات الصرف والمدفوعات.

6: السياسات الوقائية (تشمل المشاورات العامة):

لا	نعم	السياسات الوقائية التي يستهدفها المشروع
	X	التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01)
X		الموائل الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.04)
X		الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.36)
X		مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات 4.09)
X		الموارد الحضارية المادية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.11)
X		السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.10)
	X	إعادة التوطين القسرية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.12)
X		سلامة السودان (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.37)
X		المشروعات على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)
X		المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)

التعليقات (اختيارية)

سابعاً:- جهة الاتصال

البنك الدولي

الاسم: روجر كوما كونييل

الوظيفة: أخصائي طاقة

رقم الهاتف: 473-2962

البريد الإلكتروني: rcomacunill@worldbank.org

الجهة المقترضة/ العميل/ المستلم

الاسم: المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب

نقطة الاتصال: السيد/على فاسي فهري
الوظيفة: المدير العام
رقم الهاتف: 212-522-66-8005
البريد الالكتروني: fait@onee.ma

الجهات المنفذة

الاسم: المكتب الوطني للكهرباء والمياه الصالحة للشرب
نقطة الاتصال: محمد فيت
الوظيفة: المدير
رقم الهاتف: (212-52) 266-8005
البريد الالكتروني: fait@onee.ma

ثامنا: لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

رقم الهاتف: (202) 458-4500

رقم الفاكس: (202) 522-1500

موقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>